

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والمعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعات ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء بمحاسنه المنعقدة في ٨ فبراير سنة ١٩٧٨ ،

قرر :

(المادة الأولى)

بضافة إلى الملحق رقم ١٤ بتشكيل المجلس الأعلى لقطاع النقل الداخلي تقادراً من الملحق رقم ١٧ بتشكيل المجلس الأعلى لقطاع التشييد ومواد البناء المرفقين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه الشركات الآتية :

النيل العامة للطرق والكباري .

النيل العامة لإنشاء والرصف .

النيل العامة لإنشاء الطرق .

النيل العامة للطرق الصحراوية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربيع الآخر سنة ١٣٩٨ (٢٥ مارس سنة ١٩٧٨)

أبورسادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ في شأن الأوسمة والأنواط المدنية ،

وعلى ما عرضه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الحرية والإنتاج الحربي ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعين السيد الفريق خيري / محمد على أحمد عبد الكريم وسام الجمهورية من الطبقة الأولى وذلك لما قام به من خدمات جليلة للبلاد أثناء خدمته العسكرية وأمنية .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاقيات مشروع وفرض وضمان كهرباء الأقاليم بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة الريف والبنك الدولي لإنشاء والتعهير الموقعة في واشنطن بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٧ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٧ ،

قرر :

مادة وحيدة : تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقيات مشروع وفرض وضمان كهرباء الأقاليم بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة الريف والبنك الدولي لإنشاء والتعهير الموقعة في واشنطن بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٧ ويعمل بها اعتباراً من ١٩٧٨/١٢/٦ تحرر في ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ (٢٢ فبراير سنة ١٩٧٨) .

محمد إبراهيم كامل

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٨

بشأن الغفو عن العقوبة المحکوم بها على هنري شميدت جاك السويسري الجنسي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على أ. متور ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات والقوانين المتعلقة له ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعفى عن العقوبة المحکوم بها على هنري شميدت جاك - السويسري الجنسي في القضية رقم ١٤١ جـ ايات المتزهـة سنة ١٩٧٧ (جلب مخدرات) وكذلك عن كافية العقوبات والآثار الجنائية المتزهـة على الحكم المشار إليه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربيع الآخر سنة ١٣٩٨ (٢٥ مارس سنة ١٩٧٨) .

أبورسادات

وقد وقع الاختيار على المساحة الازمة لتنفيذ هذا المشروع وهو عبارة عن قطعة الأرض رقم ٢٩ كدستر بحوض العقار رقم ١٨ بناحية الأميرية قسم المطرية وتبلغ مساحتها ١٥٠٠ م٢ ملك الإصلاح الزراعي موصحة حدودها ومعالجتها على الرسم المراقى الذى وافق على تسيير المساحة المطلوبة. وللصقة العاجلة لمشروع فقد أشارت محافظة القاهرة إلى أنه قد صدر القرار رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٧٢ بالاستيلاء المؤقت على المساحة المذكورة لتمكن الهيئة العامة للجاري والصرف الصحى عن تنفيذ المشروع.

كما أشارت إلى أن المبلغ اللازم للتعويض عن نزع الملكية البالغ قدره ٩٠١ جنيه و٥٠٠ مليم قد أودع تحت تصرف محافظة القاهرة بالشيك رقم ٤٠١٥٣٤ وطلبت السير فى إجراءات استصدار القرار اللازم باعتبار المشروع من أعمال المفعة العامة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات لتفعيل العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له. وفي ضوء أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن التعويض في مباشرة بعض الاختصاصات.

يتشرف وزير الإسكان والمعمر بعرض مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء المرفق مفرغاً في الصيغة القانونية، برجاء في حالة الموافقة التفضل بإصداره.

وزير الإسكان والمعمر

مهندس : حسب الله محمد الكفراوى
كشف

بأنباء الملك الظاهرين لمشروع استكمال أعمال التنمية الجゼئية
لتصرفات الجارى بناحية الأميرية قسم المطرية محافظة القاهرة

ملاحظات	المسطوح م٢	اسم المالك الظاهر	رقم وموقع القطعة	م
أرض فضاء	٥٤٠,-	الإصلاح الزراعي	٢٩ كدستر بحوض العقاد رقم ١٨ بناحية الأميرية قسم المطرية .	١
أرض منزوعة	٩٦٠,-	الإصلاح الزراعي	٢٩ كدستر بحوض العقاد رقم ١٨ بناحية الأميرية قسم المطرية .	٢

وكيل المدير العام للتخطيط والمعمر
(لسنون نزع الملكية والتحسين)

(امضاء)

(المادة الثانية)

على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الحرب والإنتاج الحربي تنفيذ هذا القرار ما يلى بحسب الجمهورية في ١٦ ربى الآخر سنة ١٣٩٨ (٢٥ مارس سنة ١٩٧٨) أثر السادات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٨٩ لسنة ١٩٧٧

رئيس مجلس الوزراء
بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات
لتفعيل العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام
الخاصة بنزع الملكية لتفعيل العامة والاستيلاء على العقارات ،

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلي
ولائحته التنفيذية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس
مجلس الوزراء في مباشرة بعض الاختصاصات ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المفعة العامة مشروع استكمال أحواض التنمية للبيئة
العامة للجاري والصرف الصحى بمزرعة الخصوص قسم المطرية بمحافظة
القاهرة المرخص حدوده ومعالجه بالذكرى والرسم المرافقين لهذا القرار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما
صدر براسة مجلس الوزراء في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٩٧ (٤ ديسمبر ١٩٧٨)

هدوح محمد سالم

مذكرة لإيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٨٩ لسنة ١٩٧٧

في إطار خطة الدولة التي تهدف إلى رفع المستوى الصحي للمواطنين
وافق كل من المجلس المحلي لمحافظة القاهرة والسيد محافظ القاهرة على تنفيذ
مشروع استكمال أحواض التنمية للبيئة العامة للجاري والصرف الصحى
بمزرعة الخصوص قسم المطرية معاشرة إدارة .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٨/٦٥